المضاعف

هو العملية الناجمة عن زيادة أولية في أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تقود في نهاية المدة إلى زيادة أكبر لذات المتغير؛ ولهذا يطلق على هذه العملية أثر المضاعف فيقال مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة الخارجية، إلخ.

مضاعف الاقتصاد

 هو مقياس كمي لأثر اقتصادي، وهو اعتراف صريح بأن الاقتصادات المحلية، أو القومية، أو حتى العالمية هي عبارة عن شبكة مترابطة لمجموعة من النشاطات الاقتصادية وعندما يحصل تغير في مكان أو جزء ما من الشبكة فأن تأثيراته ستتضاعف أو تتكاثر في المكان ذاته وفي كل مكان من ذلك النظام. تلك التأثيرات تنتج في تأثير كلي أكبر من التأثيرات الذي يمكن أن يتسبب به التغير الأصلي فيما لو حصل
ذلك على نحو منعزل عن بقية النشاطات الاقتصادية.

تأثر المضاعف بمقدار الميل الحدي للاستهلاك، لان المضاعف يحسب بـ B الخاصة بالاستهلاك فكلما زاد هذا المقدار تعاظم أثر المضاعف.وتستطيع الدولة من خلال التغير في الضرائب المباشرة أن تؤثر في حجم المضاعف، فعلى سبيل المثال يزيد خفض ضريبة الدخل من مقدار الدخل الإضافي الممكن
إنفاقه على شراء سلع وخدمات إضافية.

تتحكم عدة عوامل في حجم تأثير المضاعف، منها الميل إلى شراء ما يستورد من خارج البلد. فإذا
ما تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي على الواردات فإن هذا النوع من الطلب لن ينعكس
على الإنتاج المصنع محليا إنفاقا إضافيا

**مضاعف الإنفاق**

افتراض أن اقتصاداً ما يتكون من قطاعين، عليه فإن دالة الطلب الكلي في حركتها ستتأثر
بالتغيرات التي تحصل بمكوناتها، وبقدر تعلق الأمر بالمثال الحالي، دالة الاستهلاك، ودالة الاستثمار. وحيث إن دالة الاستثمار هي الأقل استقراراً مقارنة بدالة الاستهلاك، فإن تحرك دالة الإنفاق الكلي غالباً ما يكون نتيجة لتغير دالة الاستثمار. إن التغير الحاصل في الدخل والناتج نتيجة لأي تغير يحصل في الاستثمار يكون مضاعفاً، ويحصل الشيء ذاته فيما لو حصل أي تغير في أي من مكونات الإنفاق

يعتمد الحجم الحقيقي للزيادات في الدخول على الميل الحدي للادخار، والذي يعرف بأنه تلك النسبة
من الدخل الإضافي التي تدخر بدلاً من أن تنفق على شراء السلع والخدمات. فإذا كان
الميل الحدي للادخار كبيراً فإن حجم ما سيعود من مبالغ للاقتصاد في كل دورة سيكون
أقل مما كان في الدورة السابقة، وبذلك فإن أثر المضاعف سيكون قليلا ً.

**مضاعف التجارة الخارجية**

في حالة تضمين التجارة الخارجية في متطابقة الدخل وهي الحالة الأكثر واقعية، حيث يصعب تصور اقتصاد ما من دون تعامل خارجي، والتعامل الخارجي يشمل الصادرات والواردات، يقيس مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل الوطني الناجم عن الزيادة الحاصلة في الصادرات.
أو يقيس النقص في الدخل الوطني الذي يترتب على الزيادة في الواردات.وبافتراض
ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، وهو ما يعني ضمناً أن الأسعار المحلية أصبحت
أكثر إغراءً للمستوردين الخارجيين، كونها أصبحت متدنية نسبياً بالمقارنة مع
الأسعار العالمية، مما يعني زيادة الصادرات المحلية.

 إن زيادة الصادرات تعني زيادة الإنتاج المحلي لغرض سد الطلب الإضافي بسبب زيادة الصادرات، وزيادة الإنتاج ستكون نتيجتها زيادة في الدخل المحلي مساوية إلى قيمة الصادرات. وستؤدي زيادة الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، آخذين في الحسبان قيمة الميل الحدي للاستهلاك، ونظراً
لكون جزء من الإنفاق الاستهلاكي سيخصص لشراء سلع مستوردة من الخارج فإن التوسع في
الدخل المحلي في المرحلة الثانية من مراحل التوسع في الدخل سوف لن يكون بمقدار الزيادة المستحدثة في الإنفاق الاستهلاكي، وسيتوقف مقدار الزيادة على ما سيخصص للاستيراد، وعليه فإن أثر حجم المضاعف سينخفض عندما يكون الميل الحدي للاستيراد موجباً.